

Atsar Tasayyu' fi Tashih Hadits

by Abdul Malik Ghozali

Submission date: 13-Apr-2019 09:48AM (UTC+0700)

Submission ID: 1111527687

File name: Pengaruh_Syiah_dalam_Pentashihan_Hadits.docx (98.47K)

Word count: 9584

Character count: 52680

أثر التشيع في تصحيح الحديث :
دراسة عن تصحيح أبي عبد الله الحاكم النيسابوي
حديثي الطير ومن كنت مولاه فعليّ مولاه في كتاب المستدرک علی الصحیحین
بقلم : عبد الملك غزالي
مدرس الحديث وعلومه بكلية أصول الدين جامعة الإسلامية الحكومية رادين إبتان لمبونج

1. المقدمة

فإن الله سبحانه وتعالى قد أنزل كتابه على رسوله الكريم يهدي به الناس إلى الصراط المستقيم، وسراجاً منيراً يرشدهم إلى طريق النجاة في الحياة الدنيا والآخرة. فهو كما وصفه الله تعالى في قوله [لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ] ¹ فالقرآن الكريم معجزة كبرى خالدة وقد تكفل الله عز وجل بحفظه وصيانيته إلى أن تقوم الساعة، فقال في محكم التنزيل: [إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ] ² وقد كان الكتاب مجمع خير الدارين للبشر أجمعين لما فيه من الآيات البينات المحكمات التي هي نواميس الحياة ومعالم الطريق لسعادتهم في المعاش والمعاد. ولكن هذه الآيات تحتاج إلى بيان لمجملها، وتقيد لمطلقها، وتخصيص لعمومها، وتوضيح لمبهمها، فكان رسول الله ﷺ قد وكله الله تعالى ليؤدي هذه المهمة في الدرجة الأولى، لأنه مرسل من صاحب الكلام عز وجل فأنزل عليه سنته ليبين مجملها ويقيد مطلقها ويخصص عامها ويوضح مبهمها للناس فيستفيدون منها أحسن الاستفادة حتى ترجموا معانيها في واقع الحياة فقال الله تعالى: [وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ] ³ ثم ضمن الله تعالى أن ما بلغ رسول الله ﷺ من سنته هو وحى من عنده عز وجل، وهو الصادق المصدوق لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحى يوحى فقال الله تعالى في هذا الصدد بقوله: [وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ، عَلَّمَ شَدِيدُ الْقُوَىٰ] ⁴ فالرسول ﷺ كان المبين للقرآن والمجدد للإسلام بقوله وعمله، فعند ما سئلت سيدة عائشة رضي الله عنها عن خلقه فقالت: خلقه كان القرآن. ⁵ فلذلك ألزم الله تعالى المسلمين باتباع سنته ﷺ ونهج منهجه في الحياة، وحذر أن من عدل عنها وأنكرها فسوف ينال العقاب الشديد وذلك مصداقاً لقوله تعالى: [وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ] ⁶ فالسنة النبوية هي المصدر الثاني بعد القرآن الكريم في الإسلام، ولم تقتصر دورها لبيان المجمل وتقيد المطلق وتخصيص العموم فيه بل أنها أتت بأحكام مستقلة لم ترد فيه، ووجب تنفيذها كما نهيت به الآية السابقة. فمن هنا قسم العلماء السنة النبوية إلى أقسام: **سنة موافقة** وهي التي تؤكد ما جاء القرآن بحكمه، و**سنة زائدة** وهي التي تفسر ما أبهم منه، و**سنة موجبة** وهي التي تأتي بأحكام لم يرد القرآن بنصها. ⁷

ولما كانت هذه المكانة العالية للسنة النبوية الشريفة اهتم السلف الصالح اهتماماً بالغاً فقد عرفوا لها قدرها ومكانتها وتقاتوا في حفظها ورعايتها، فأودعوها في الصدور والسطور، وتعاهدوها جيلاً بعد جيل حريصين كل الحرص على الذب عنها وإبعاد الدخيل عنها ونقد رواياتها والكشف عن مكنون جواهرها. فصنفت في ذلك الكتب الكثيرة المتنوعة التي تميز كل مؤلفيها بمنهجهم فيها التي يزرع بها تاريخنا وتراثنا وتفتخر بنا أمجادنا. وقد هيا الله عز وجل للسنة علماء أفذاذا وأئمة مخلصين قاموا بتدوين السنة وجمعها ووضعوا لها القواعد والموازين وضبطها لحمايتها من تحريف الغالين وانتحال المبطلين وغرض المغرضين ومعرفة الدخيل الزائف عليها.

وبمرور العصور أخذت التصنيفات في السنة النبوية أشكالاً متعددة وألواناً متنوعة، فمنهم من جمعوا مع أحاديث رسول الله ﷺ أقوال الصحابة والتابعين، ومنهم من جمعوها على مسانيد الصحابة حيث جمعوا الأحاديث التي رواها كل صحابي في مكان واحد من غير ترتيب ولا تبويب، ومنهم من رتبوا ما كتبوه من أحاديث رسول الله ﷺ على أبواب الفقه، ومنهم من خصوا كتبه على شروط الصحة، ومن أعظم هذه الأعمال في هذا النوع صحيح البخاري وصحيح مسلم، لشدة تحري صاحبهما في تنقية الأحاديث الصحيحة. فجاء في المرتبة العليا بين التصنيفات الحديثية حيث اعتبرنا من أصح الكتب بعد كتاب الله عز

¹ سورة فصلت : 42

² سورة الحجر : 9

³ سورة النحل : 44

⁴ سورة النجم : 3، 4، 5.

⁵ أخرجه الأئمة منهم : أحمد في المسند 163/6، وابن راهويه في مسنده 713/3، وابن حبان في الصحيح 292/6.

⁶ سورة الحشر : 7.

⁷ راجع السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، د. مصطفى السباعي، ص 343-350، وقد فصل أيضاً الإمام الشافعي الكلام في هذا الصدد في كتابه الجليل "الرسالة" حيث عقد أبواباً تتعلق بمنزلة السنة النبوية على كتاب الله، مثل باب كيفية البيان الخ.

وجل. ولعلو مكانة هذين الكتابين الجليلين فقد اهتم العلماء من بعدهما باستخراج أحاديثهما، فيعرف فيما بعد بالمستخرجات كالمستخرج على صحيح البخاري لأبي بكر الإسماعيلي المتوفى سنة 371، والمستخرج على صحيح مسلم لأبي عوانة المتوفى سنة 316، ثم درس المحدثون من بعدهما شروطهما في إخراج الأحاديث في صحيحهما، فأخذ البعض بجمع الأحاديث على شرطهما أو أحدهما التي لم يستوعبها الصحيحان في كتب سميت بالمستدركات، ومن أشهرها المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة 405. وقد اهتم العلماء بهذا الكتاب اهتماما بالغاً لما اشتمل عددا كبيرا من الأحاديث التي ظن صاحبها أنها على شرطهما أو أحدهما ولم يخرجاها في كتابيهما وألزمهما على إخراجها فيهما، فدرسوه وانتقدوه، ومن بين من قام بانتقاده شمس الدين الذهبي المتوفى سنة 748، وقد قام بتلخيصه في كتاب سمي بـ"تلخيص المستدرک". ولكن هذا التلخيص لم يخل من الخطأ والقصور، شأنه كشأن سائر أعمال البشر الذي لا يخلو من قصور وخطأ، فاحتاج إلى دراسته وتحقيقه لينتفع به الناس على أكمل وجه. علاوة على ذلك، أن الكتاب يثير جدلا وانتقادا من قبل المحدثين السنيين لاشتماله حديثي الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه. فالحديثان معروفان من أحاديث الشيعة الذين زعموا أنهما يشهدان مصداقية اعتقادهم بنبوة وإمامة علي بن أبي طالب. فهذا الصنيع من أبي عبد الله النيسابوري يجره في حوض المعركة بين السنيين والشيعة.

فلهذا السبب يقدم هذا البحث حيث يطرح السؤال :

أ. ما مدى تشيع الحاكم النيسابوري حتى أدخل حديثي الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه في المستدرک على الصحيحين ؟

ب. وما هي شروط تصحيح الحديث عند الحاكم النيسابوري في المستدرک على الصحيحين ؟

فلجواب هذين السؤالين قدمت هذه الورقة من بحث وصفي (qualitative). والبحث الوصفي يقصد به فقه عالم المعاني التي تعبر عنها أنشطة المجتمع في وجهة نظر أنفسهم. والبحث الوصفي يعتمد على بحث مكتبي (Library Research) بمنهج تحليل المضمون (content analysis) والمصادر الأولية لهذا البحث هي كتاب المستدرک على الصحيحين: النسخة المطبوعة هي التي طبعها دار الكتب العلمية- بيروت سنة 1411-1990، بتحقيق مصطفى عبد القادر العطاء، وهي طبق النسخة المطبوعة بالهند، وكان على هامشها تلخيص المستدرک للذهبي. وهي تتكون من أربعة مجلدات ضخمة مع الفهارس، وقد وجدت فيها أخطاء كثيرة وسقطا في بعض الألفاظ. وسائر المؤلفات لدي المؤلف منها معرفة علوم الحديث، كمناعة مقارنة لمعرفة استقامته في المنهج والمادة. وأما المصادر الثانوية فهي كل بحث أو دراسة تتعلق بهذا الموضوع من قبل الباحثين والدارسين. يستخدم منهج تحليل المضمون للحصول على المعلومات والتوضيحات حول فقه النصوص المدونة في المستدرک. لأن تحليل المضمون يوصل الباحث إلى استنتاج فقه نص.

وانتهج الباحث أيضا التقريب التاريخي في تحليل ترجمة أبي عبد الله الحاكم النيسابوري. فالتقريب التاريخي يعد مناسباً لمعرفة الخلفية والظروف المحيطة للمؤلف. ومن هنا يظهر أثرها في نزعه وفكره. فضلا عن تخريج الحديث لمعرفة أصول حديثي الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه وحكمهما. فذكرت بقدر الإمكان طرق الحديث في التخريج باختصار، وذلك لمعرفة ما إذا كان له متابع أو شاهد. ومعرفة المتابع والشاهد مهمة في التخريج لأنها اعتبار للحديث حيث تدل على أن له أصلاً. فالمتابع هو الحديث الذي يشارك فيه رواته الحديث الفرد لفظاً ومعنى أو معنى فقط مع الاتحاد في الصحابي.⁸ والمتابعة نوعان: متابعة تامة وهي أن تحصل المشاركة للراوي من أول الإسناد. ومتابعة قاصرة وهي أن تحصل المشاركة للراوي في أثناء الإسناد.⁹ والشاهد هو الحديث الذي يشارك فيه رواته رواية الحديث الفرد لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، مع الاختلاف في الصحابي.¹⁰ وبعد التخريج دراسة السند والمتن لمعرفة صحة الحديث أو ضعفه.¹¹

فقسم هذا البحث إلى عدة عناوين : أولاً: المقدمة، ثانياً: ترجمة موجزة عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري مستوفياً اسمه ونسبه ورحلاته العلمية، وثالثاً العلماء عليه ومؤلفاته، ثالثاً: تحليل الحالات التي عاش فيها الحاكم يشمل الحالات السياسية والعلمية والاقتصادية والاجتماعية، رابعاً، نبذة عن المستدرک على الصحيحين، يتناول فيه تعريفه وأنواعه وقيمه العلمية، وشروط الصحة عند الحاكم، ومنهجه فيه،

⁸ تيسير مصطلح الحديث، د. محمود الطحان، ص. 104.

⁹ نفس المرجع ص. 105.

¹⁰ نفس المرجع ص. 104.

¹¹ الحديث الصحيح ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط ثم ضبطه عن مثله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة. تيسير مصطلح الحديث، محمود الطحان، ص. 50، تدريب الراوي للسيوطي، 63/1.

ورأى الكتاب. رابعاً، اتهام الحاكم النيسابوري بالتشيع والرفض لإخراجه حديثي الطير ومن كنت مولاه فعليّ مولاه، يشمل تخريج الحديثين وحكم إسناديهما، والنقاش حول تصحيح الحاكم عليهما، خامساً، الخاتمة فهي استنتاج من البحث.

2. ترجمة موجزة عن أبي عبد الله الحاكم النيسابوري.¹²

هو الحافظ محمد بن عبد الله بن حمدويه بن نعيم بن الحكيم، أبو عبد الله الضبي الطهماني النيسابوري⁽¹³⁾ الشافعي المعروف بابن البيع. ولد في يوم الاثنين ثالث شهر ربيع الأول سنة إحدى وعشرين وثلاثمائة بنيسابور. طلب الحاكم العلم في صغره بعناية والده وخاله. وكان أول سماعه في سنة ثلاثين وثلاثمائة وهو ابن تسع واستلم على أبي حاتم بن حبان في سنة أربع وثلاثين وهو ابن ثلاث عشرة سنة. ورحل من نيسابور إلى العراق سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة وهو ابن عشرين سنة فقدم بعد موت إسماعيل الصفار ببسبر، وحج وسافر في بلاد خراسان وما وراء النهر. فلحق الأسانيد العالية بخراسان، والعراق، وبلاد ما وراء النهر. وسمع من نحو ألفي شيخ، فقد سمع بنيسابور وحدها من ألف نفس.

كان تفقه على أبي سهل محمد بن سليمان الصعلوكي قبل انتقاله إلى العراق، وقرأ على أبي علي بن أبي هريرة الفقيه بعد ما رحل إليها، وصحب في التصوف أبا عمر بن محمد بن جعفر الخلدني، وإسماعيل بن نجيد وأبا عثمان المغربي وجماعة، وأخذ فنون الحديث عن أبي علي الحافظ، والجعابي، وأبي أحمد الحاكم، والدارقطني وعدة. واختص بصحبة إمام وقته أبي بكر ابن إسحاق الضبي فكان يراجع في السؤال والجرح والتعديل والعلل وأوصى إليه في أمور مدرسة دار السنة وفوض إليه تولية أوقافه في ذلك. وله إلى العراق والحجاز رحلتان وكانت الرحلة الثانية سنة ستين وثلاثمائة وناظر الحافظ وذاكر الشيوخ وباحث الدارقطني فرضيه وأملى بما وراء النهر سنة خمس وخمسين وثلاثمائة، وبالعراق سنة سبع وستين وثلاثمائة ولازمه الدارقطني. وتقلد القضاء بنيسابور سنة تسع وخمسين وثلاثمائة في أيام الدولة السلمانية ووزارة أبي النضر محمد بن عبد الجبار الغنبي وقلد بعد ذلك قضاء جرجان فتمنع وكانوا ينفذونه في الرسائل إلى ملوك بني بويه.

حدث الحاكم عن أبيه، وكان أبوه قد رأى مسلماً صاحب الصحيح، وعن محمد بن علي المذكر، ومحمد بن يعقوب الأصم، ومحمد بن يعقوب الشيباني ابن الأخرم، ومحمد بن أحمد بن بالويه الجلاب، وأبي جعفر محمد بن الصفار، وصاحبي الحسن بن عرفة: علي بن الفضل السطوري، وعلي بن عبد الله الحكيمي، وإسماعيل بن محمد الرازي، ومحمد بن القاسم العتكي، وأبي جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي الجمال، ومحمد بن المؤمل الماسرجسي، ومحمد بن محبوب محدث مرو، وأبي حامد أحمد بن علي بن حسنويه، والحسن بن يعقوب البخاري، والقاسم بن القاسم السيار، وأبي بكر أحمد بن إسحاق الصبغي، وأحمد بن محمد بن عبدوس الغنزي، ومحمد بن أحمد الشيعي الفقيه، وإسماعيل بن محمد بن الفضل الشعراني، وأبي أحمد بكر بن محمد المروزي الصيرفي، وأبي أحمد الحاكم النيسابوري، وأبي الوليد حسان بن محمد الفقيه، وأبي علي الحسين بن علي النيسابوري الحافظ، وعلي بن حمشاد العدل، ومحمد بن صالح بن هاني، وأبي النضر محمد بن محمد الفقيه، وأبي عمرو عثمان بن أحمد الدقاق البغدادي، وأبي بكر النجاد، وعبد الله بن درستويه، وأبي سهل بن زياد، وعبد الباقي بن قانع، وعبد الرحمن بن حمدان الجلاب شيخ همدان، والحسين بن الحسن الطوسي، وعلي بن محمد بن عقبة الشيباني، ومحمد بن حاتم بن خزيمة الكشي، ودعلج بن أحمد السجزي، وأبي بكر إسماعيل بن محمد الفقيه الرازي، وأحمد بن سهل الفقيه البخاري، وأبي بكر بن أبي نصر المروزي، وأبي يحيى بن المقرئ المكي، وأبي بكر بن قريش، وأبي بكر بن أبي دارم، وأبي الحسن أحمد بن محمد الإسماعيلي، وإبراهيم بن عصمة العدل النيسابوري، وأحمد بن جعفر القطيعي راوي مسند أحمد، وأبي العباس محمد بن أحمد المجبوبي، وأبي عبد الله محمد بن عبد الله الصفار الزاهد، وعلي بن عيسى الحيري، وخلق كثيرون.

أما من حدث عنه فهم: الدارقطني، وأحمد بن أبي عثمان الحيري وأبو إسحاق المزكي وهم من شيوخه، وأبو بكر البيهقي وأبو بكر أحمد بن علي بن خلف الشيرازي فهما من أكثر رواية عنه، وأبو الفتح بن أبي الفوارس، وأبو العلاء الواسطي، ومحمد بن أحمد بن يعقوب، وأبو ذر الهروي، وأبو يعلى

¹² إله الترجمة في: سير اعلام النبلاء للذهبي 177-162/17، وفيات الأعيان لابن خلكان 281-280/4، تذكرة الحفاظ للذهبي 1045-1039/3، البداية والنهاية لابن كثير 355/11، طبقات الشافعية الكبرى للسيدي 155/4، النجوم الزاهرة لابن تغري بردي 238/4، شذرات الذهب للعكري 177-176/2، لسان الميزان لابن حجر 233-232/5، تاريخ بغداد للخطيب 473/5، الأنساب للسعدي 370/2.
¹³ النيسابوري- يفتح النون وسكون الياء وفتح السين المهملة وسكون الالف وضم الياء الموحدة ويضعها واو وراء- هذه نسبة إلى نيسابور وهي أحسن مدن خراسان وأجمعها للخيرات، وإنما قيل لها نيسابور لأن سيلور رآها قال: يصلح أن يكون ها هنا مدينة، وكانت قصبا فامر بقطع القصب وأن يبني مدينة، ففعل نيسابور، والتي القصب. راجع اللباب في تهذيب الأنساب لابن الأثير 341/3

الخليلي، وأبو القاسم القشيري، وأبو صالح المؤذن، والمزكي عبد الحميد البحيري، ومؤمل بن محمد بن عبد الواحد، وأبو الفضل محمد بن عبيد الله الصرام، وعثمان بن محمد المحمي، وخلق سواهم.

2. أ. ثناء العلماء على الحاكم

كان الحاكم أبو عبد الله إماماً جليلاً حافظاً عارفاً ثقةً واسع العلم اتفق الناس على إمامته وجلالته وعظمته قدره، ورحل إليه من البلاد لسعة علمه ودرايته واتفق العلماء على أنه من أعلم الأئمة الذين حفظ الله بهم هذا الدين. وأكبر دليل على هذا فقد أثنى لفيف من العلماء عليه ثناء حسناً. وهذا ما قالوه عنه:

1- قال الخطيب: كان من أهل الفضل والعلم والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث مصنفات عدة ثم قال: وكان ثقة¹⁴

2- وقال عبد الغافر بن إسماعيل: هو إمام أهل الحديث في عصره، العارف به حق معرفته ثم قال: وبنيته بيت الصلاح والورع والتأدين في الإسلام. وقال: وتصانيفه المشهورة تطفح بذكر شيوخه. وقال: لقد سمعت مشايخنا يذكرون أيامه، ويحكون أن مقدمي عصره مثل أبي سهل الصعلوكي، والإمام ابن فورك وسائر الأئمة كانوا يقدمونه على أنفسهم، ويراعون حق فضله، ويعرفون له الحرمة الأكيدة بسبب تفرد بحفظه ومعرفته.

3- وقال محمد بن طاهر الحافظ: سألت مسعداً الزنجاني الحافظ بمكة قلت: أربعة من الحفاظ تعاصروا أيهم أحفظ؟ فقال: من؟ قلت: الدارقطني ببغداد، وعبد الغني بمصر، وأبو عبد الله بن مندة بأصبهان، وأبو عبد الله الحاكم بنيسابور - فسكت، فالحجت عليه، فقال: أما الدارقطني فأعلمهم بالعلل، وأما عبد الغني فأعلمهم بالأنساب، وأما ابن مندة فأكثرهم حديثاً مع معرفة تامة، وأما الحاكم فأحسنهم تصنيفاً¹⁵

4- وقال ابن كثير: وقد كان من أهل الدين والأمانة والصيانة والضبط والتجرد والورع¹⁶

5- وقال الخليل بن عبد الله الحافظ: ناظر الدارقطني فرضيه، وهو ثقة واسع العلم، بلغت تصانيفه قريباً من خمسمائة جزء. ثم قال: ثم كنت أسأله فقال لي: إذا ذكرت في باب لا بد من المطالعة لكبر سني، فرأيت في كل ما ألقى عليه بحراً¹⁷

6- وقال السمعاني: كان من أهل الفضل والعلم، والمعرفة والحفظ، وله في علوم الحديث وغيرها مصنفات حسنة¹⁸

7- وقال ابن خلكان: إمام أهل الحديث في عصره، والمؤلف فيه الكتب التي لم يسبق إلى مثلها، كان عالماً عارفاً واسع العلم¹⁹

8- وقال ابن ناصر الدين: وهو صدوق من الأثبات²⁰

9- وقال السبكي: كان إماماً جليلاً، وحافظاً حفيلاً، اتفق على إمامته وجلالته وعظم قدره²¹

10- وقال الذهبي: الإمام الحافظ، الناقد، العلامة، شيخ المحدثين²² وقال أيضاً: الحافظ الكبير إمام المحدثين²³

2. ب. مؤلفاته

كانت حياة الحاكم حافلة بالأعمال النافعة من العلوم القيمة فترك لنا آثاره العلمية التي تجسدت في مؤلفاته المتعددة والتي لم يسبق إلى مثلها فمنها: كتاب الأربعين، الأسماء والكنى، الإكليل في دلائل النبوة، أمالي العشريات، الأمالي، تاريخ نيسابور، كتاب الدعاء، سؤالات الحاكم للدارقطني في الجرح والتعديل. [مطبوعة]، سؤالات مسعود السجزي للحاكم. [مطبوعة]، الضعفاء، علل الحديث، فضائل فاطمة، فوائد الشيوخ، ما تفرد به كل من الإمامين، المدخل إلى علم الصحيح. [مطبوعة]، المدخل إلى معرفة المستدرک، مزكي الأخبار، معجم الشيوخ، المستدرک على الصحيحين. [مطبوعة]، معرفة علوم الحديث. [مطبوعة]، المعرفة في ذكر المخضرمين، مقتل الحسين، مناقب الشافعي.

3. تحليل الحالات التي عاش فيها الحاكم النيسابوري

¹⁴ تاريخ بغداد للخطيب 473/5.

¹⁵ طبقات الشافعية الكبرى 4 للسبكي/159-160.

¹⁶ البداية والنهاية لابن كثير 355/11.

¹⁷ تذكرة الحفاظ للذهبي 1039/3.

¹⁸ الأنساب للسمعاني 370/2.

¹⁹ وفيات الأعيان لابن خلكان 380/4.

²⁰ شذرات الذهب للعكري 177/2.

²¹ طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 156/4.

²² سير أعلام النبلاء للذهبي 163/17.

²³ تذكرة الحفاظ للذهبي 1039/3.

فمعرفة هذه الحالات مهمة، لأن البيئة والظروف التي تحيط بها الرجل لها أثر بالغ في تكوين شخصيته وتوجهاته الفكرية، حتى قيل إن الشخص حصيلة الظروف والبيئة التي عاش فيها. فذلك أود أن أعرض الظروف والبيئة والحالات التي عاش فيها الحاكم سواء أكانت سياسية، إجتماعية، إقتصادية أم علمية.

3. أ. الحالة السياسية

عاش الحاكم في القرن الرابع الهجري حيث شهد اضطرابات سياسية وتفكك الوحدة في الخلافة الإسلامية. فالدولة الإسلامية - ويقصد بها العباسية - في هذا العصر قد منيت بتدهور سياسي، قطع أوصالها وجعلها دويلات متناثرة وأشلاء ممزقة. فدولة بني أمية بالأندلس وعلى رأسها عبد الرحمن الناصر ملقبا نفسه بأمر المؤمنين سنة 325، وذلك لما أن أحس بضعف الدولة العباسية بالعراق. والفاطميون يستقلون بشمال إفريقيا، والدولة الأخشيدية بمصر وإن كانت تدعو لبني العباس إلا أنها مستقلة عنهم في حقيقة الأمر. والدولة بني حمدان تسيطر على الموصل وحلب والشام وإن تظاهرت بالدعوة لبني العباس. والشيعية الزيدية باليمن أقاموا لهم دولة، والدولة السامانية العظيمة تسيطر على المشرق وبلاد ما وراء النهر، ودولة بتي بويه تسيطر على بغداد ولا تبقى لبني العباس سوى مجرد الاسم. ولم تكن الحياة السياسية حياة استقرار بل كانت مضطربة مانحة وقعت الحروب بين الدويلات، فالفاطميون يغيرون على مصر ويستقلون بها سنة 358.²⁴

3. ب. الحالة العلمية

رغم ارتباك الحالات السياسية في هذا القرن، حيث قامت الدويلات مستقلة عن الخلافة الإسلامية التي أخذت تضمحل قوتها وتنفك روابطها. وكان لقيام هذه الدويلات أثر كبير في تقدم الحضارة الإسلامية، وذلك بعد أن كانت بغداد مركزا لهذه الحضارة ظهرت مراكز أخرى تنافس حاضرة العباسيين في الحضارة وفي العلوم والمعارف، مثل قرطبة والقاهرة وبخارى ونيسابور، وأصبح كل منها قبلة العلماء والشعراء والكتاب الذين تنقلوا بين هذه الحواضر طلبا للعلم أو ابتغاء الكسب. فقيام هذه الدويلات لم يؤثر في مظاهر الحضارة الإسلامية، على العكس عاد عليها بفوائد كثيرة.²⁵ وقد أقيمت في هذه الفترة مراكز الثقافة التي جذبت إليها العلماء كأصبهان أو الري، والبلاط الساماني في بخارى، وبلاط شمس المعالي في طبرستان، وبلاط خوارزم في حنوة، وبلاط السلطان الغزنوي في غزنة، وبلاط الحمدانيين في الموصل وفي حلب، وبلاط الطولونيين والأخشيديين والفاطميين في مصر، وبلاط الأمويين في قرطبة. كما قاموا بالمكتبات الضخمة المتكاملة كأمثال دار الحكمة التي أسسها الخليفة الحاكم بأمر الله بمصر سنة 395.²⁶

وقد اهتم الحكام في ذلك الوقت بالعلوم سواء كانت نقلية كالحديث والتفسير أم نقلية كالفلسفة وغيرها، فتنافسوا في جذب العلماء ليسهموا في خدمة تلك العلوم، وجعلوا لهم ميزانية خاصة من بيت المال. فلذلك يمكن القول أن السبب في ازدهار الحالة العلمية في القرن الرابع راجع إلى شيئين:

- 1- التنافس بين الإمارات أو الدويلات في اجتذاب العلماء ورعاية العلم.
- 2- فيض الأموال والثروات في بيوت المال عند أحكام الدويلات والإمارات المستقلة.

3. ج. الحالة الاقتصادية

شهد القرن الرابع الهجري ازدهارا ورفاهية في حياة المسلمين ومن عاش تحت حكمهم من أهل الذمة، وذلك بفضل تنافس كل الدول في تقوية إقتصادها بكل الوسائل المتاحة لتكون معيشة رعيتهم رفيعة المستوى تنعم برفاهية ورخاء. وكانت إقتصاد الدول الإسلامية في هذا القرن تعتمد على:

- 1- الزراعة التي طوروها بفضل جهود المتخصصين فيها، حتى يستطيعوا زراعة كل النباتات والفواكه التي يحتاجونها، ويحصلوا حصادا وفيرا تزيد على استهلاكهم فقاموا بتصديرها إلى دول أخرى. وكذلك تربية المواشي من الأبقار والأغنام وغير ذلك تساعد على زيادة دخل الدولة.
- 2- الصناعة بكل أنواعها كصناعة المنسوجات، وصناعة المنتجات الزراعية كالزيت والألبان، وصناعة المعادن كالذهب والفضة، وصناعة الأوراق. وأقاموا لهذا الغرض مراكز الصناعات في شتى المدن الإسلامية كالقاهرة في عهد الفاطميين، وبغداد في عصر العباسيين، والأندلس في عصر الأمويين.
- 3- التجارة، كانت حركة التجارة في هذه الفترة مزدهرة سواء كانت التجارة الداخلية أو الخارجية. وكان التبادل التجاري بين البلدان سائدا في ذلك الوقت، فاحتلت تجارة المسلمين آنذاك

²⁴ راجع الحديث والمحدثون لأبي زهو ص. 423 بتصرف.

²⁵ راجع تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، للدكتور حسن إبراهيم حسن، 71/3.

²⁶ نفس المرجع 339/3 وما بعدها.

المكانة الأولى في التجارة العالمية، وأقاموا أيضا لهذا الغرض مراكز التجارة في بلاد الشام ومصر والمغرب والأندلس وما وراء النهر.²⁷

3. د. الحالة الاجتماعية.

ولما كان المناخ الاقتصادي مستقرا مزدهرا بل كانت بيوت المال فائضة بالثروات والخيرات أدت كل ذلك إلى رفاهية معيشة الشعب في هذا القرن. ولكن هذه الرفاهية لا تخلو من الصراعات بين طبقات الشعب. وكانت طبقات الشعب متكونة من عدة عناصر من العرب والفرس والمغاربة والأتراك. ولا شك وجود هذه الفئات تؤدي إلى التنافس في السيطرة على مناصب مهمة في الدولة محاولة للوصول إلى مطامعهم للحكم على الآخرين. وظهرت أيضا طبقات الرقيق، وكانت مصر وشمال إفريقيا وشمال جزيرة العرب من أهم أسواق الرقيق الأسود. وقد تعايش أيضا من بين المسلمين أهل الذمة من اليهود والنصارى حتى كان بعضهم يشغل مناصبا مهما في الدولة الإسلامية.

وأهم من ذلك أن التيار الشيعي أخذ يتقوى في العالم الإسلامي وأصبح مؤثرا في الحياة الاجتماعية، وذلك لما كان الفاطميون استولوا على عرش مصر، والبويهيون على بغداد وكانت قاطبتي العلوم والحضارة الإسلامية إضافة إلى قيام الدولة الشيعية الزيدية في اليمن. فظهر الصراع بين أهل الشيعة وأهل السنة، وقد حاول كل من الفريقين التغلب على الآخر في كل المجالات سياسية واجتماعية وعلمية وثقافية.

فهذه الحالات- ولا شك- قد أثرت في نفس الحاكم أبي عبد الله قل أو كثر، وتساعد على تكوين شخصيته، حتى أنه كان واسع الخطو في الرحلة لطلب العلم، نظرا إلى الظروف التي عاش فيها تمكنه على ذلك، حتى أن البعض عللوا ميل الحاكم إلى التشيع ناتج عن سيطرة التيار الشيعي على السياسة في العالم الإسلامي في هذه الفترة، كأن الحاكم أخذ ميله إليهم تقيّة له من بطشهم، كما تعرض الإمام النسائي لبطش الأمويين آنذاك عند ما رفض أن يجمع الأحاديث في فضائل معاوية.

4. نبذة عن كتاب المستدرك على الصحيحين

المستدرك [لغة] مأخوذة من استدرك بمعنى أدرك ما فات، فيقال: استدرك الأمر أي تداركه، وأيضاً استدرك الشيء بالشيء أي حاول إدراكه به.²⁸ وكلمة الدرك بمعنى اللحاق والوصول إلى الشيء.²⁹ وقد ورد لفظ "استدرك" في الأحاديث النبوية، منها ما رواه الإمام أحمد: حدثنا ابن نمير قال ثنا طلحة بن يحيى قال زعم لي عبيد الله بن عبد الله بن عتبة أن معاوية أرسل إلى عائشة يسألها هل صلى النبي صلى الله عليه وسلم بعد العصر شيئا قالت أما عندي فلا ولكن أم سلمة أخبرتني أنه فعل ذلك فأرسل إليها فاسألها فأرسل إلى أم سلمة فقالت نعم دخل على بعد العصر فصلى سجدتين قلت يا نبي الله أنزل عليك في هاتين السجدتين قال لا ولكن صليت الظهر فشغلت فاستدركتها بعد العصر.³⁰ وأيضاً فيه: حدثنا عبد الرزاق ثنا محمد بن راشد عن مكحول عن رجل عن أبي ذر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل يقال له عكاف بن بشر التميمي فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: يا عكاف هل لك من زوجة قال لا قال ولا جارية قال ولا جارية قال وأنت موسر بخير قال وأنا موسر بخير قال أنت إذا من إخوان الشياطين لو كنت في النصارى كنت من رهبانهم ان سنتنا النكاح شراركم عزابكم وأراذل موتاكم عزابكم أبا لشيطان تمرسون ما للشيطان من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء ألا المتزوجون أولئك المطهرون المبرؤون من الخنا ويحك يا عكاف انهن صواحب أيوب وداود ويوسف وكسوف فقال بشر بن عطية ومن كرسف يا رسول الله قال رجل كان يعبد الله بساحل من سواحل البحر ثلاث مائة عام يصوم النهار ويقوم الليل ثم أنه كفر بالله العظيم في سبب امرأة عشقها وترك ما كان عليه من عبادة الله عز وجل ثم استدرك الله ببعض ما كان منه فتأب عليه ويحك يا عكاف تزوج وإلا فأنت من المذبذبين قال زوجني يا رسول الله قال قد زوجتك كريمة بنت كلثوم الحميري.³¹

وعلى هذا فمعنى المستدرك يشمل: 1- إصلاح الخطأ 2- محاولة لحاق الآخر بالأول 3- التتابع 4- إلحاقك بالشيء ونيل حاجتك منه.

وفي اصطلاح المحدثين: المستدرك هو جمع الأحاديث التي تكون على شرط أحد المصنفين ولم يخرجها في كتابه. أو يقال المستدرك هو الكتاب الذي يتتبع إمام من الأئمة إماماً آخر في أحاديث فائته ولم

²⁷ نفس المرجع 326/3-338.

²⁸ لسان العرب لابن منظور 421/10، مختار الصحاح للرازي ص. 109.

²⁹ النهاية في غريب الأثر لابن الأثير الجزري 114/2.

³⁰ مسند أحمد 309/6، قلت: وقد رواه البخاري في صحيحه 414/1، ومسلم في صحيحه 571/1 بنحوه.

³¹ نفس المرجع 163/5، قلت: إسناده ضعيف فيه راو مجهول، ونقل عن ابن حجر أن طرقه مضطربة ولا تخلو من الضعف على كل حال [راجع فيض القدير للمناوي 157/4، بتصرف]

يذكرها في كتابه وهي على شرطه أخرج عن رواها في كتابه أو عن مثلهم فيخص هذه الأحاديث المتروكة فيه.³²

ومن المعلوم أن الشيخين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة في صحيحيهما، ولا التزاما ذلك. وهناك أحاديث على شرطهما أو على شرط أحدهما لم يخرجها في كتابيهما، وقد عني العلماء بالاستدراك عليهما فالفوا في ذلك مصنفات حيث أطلقوا عليها بالمستدركات، منها:

- 1- المستدرک على الصحيحين لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه الحاكم النيسابوري المتوفي سنة 405، مرتب على الأبواب الفقهية.
- 2- كتاب الإلزامات لأبي الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني المتوفي سنة 385 جمع فيه ما وجده على شرط الشيخين من الأحاديث، ولم يذكر في الصحيحين والزمهما ذكره وهو غير لازم. والكتاب مرتب على الأسانيد.
- 3- المستدرک على الصحيحين للحافظ أبي ذر عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري الهروي المتوفي سنة 434 وهو كالمستخرج على كتاب الدارقطني.

4. 1. منهج الحاكم في تصنيف المستدرک

وقد انتهج الحاكم في تصنيف المستدرک منهجا يمكن أن تلخصه كما يلي:

- 1- أخرج أحاديث صحيحة فيه على شرط الشيخين أو أحدهما، وذلك أنه قال في خطبة المستدرک: "أن أجمع كتابا يشتمل على الأحاديث المروية بأسانيد يحتج محمد بن إسماعيل ومسلم بن الحجاج بمثلها، إذ لا سبيل إلى إخراج ما لا علة له، فإنهما لم يدعيا ذلك لأنفسهما. ثم قال: وأنا أستعين الله على إخراج أحاديث رواها ثقات، وقد احتج بمثلها الشيخان رضي الله عنهما أو أحدهما، وهذا شرط الصحيح عند كافة فقهاء أهل الإسلام أن الزيادة في الأسانيد والمتون من الثقات مقبولة". وسياقي الكلام عن هذه الشروط.
- 2- جمع الأحاديث ذات موضوع واحد في مكان ثم رتبها على الموضوعات الفقهية حيث وضعها في كتاب يناسبها، وقلما يعيد الحديث في كتاب آخر إلا لأهمية، وقد عنون الكتب ولم يضع الأبواب. وسر ذلك أنه جمع منهج الشيخين في التصنيف، فالبخاري- في صحيحه- يعيد حديثا واحدا في أكثر من باب لتناسبه بعنوان الباب ولأهمية فيه، وكثيرا ما يعلق بفقه الحديث، فاقترده الحاكم فنجد أنه ذكر حديثا في أكثر من كتاب وعلق عليه من فقه الحديث. مثل حديث "أمتي أمة مرحومة لا عذاب عليها في الآخرة جعل الله عذابها في الدنيا القتل والزلازل والفتن"، ذكره في كتاب التوبة والإنابة ثم أعاده في كتاب الفتن والملاحم. وقد احتذى الحاكم حذو مسلم في جمع أحاديث ذات موضوع واحد في مكان واحد بكل طرقه ولم يضع الأبواب كأن الكتب في القوة المبوبة، وأيضا في ذكر طرق الحديث مجتمعة، وابتدأ الكتاب بكتاب الإيمان كما صنعه مسلم.³³
- 3- علق على الحديث في غالب الأحيان حسب اجتهاده مثل "هذا حديث صحيح على شرط الشيخين" أو "هذا حديث صحيح على شرط البخاري أو مسلم" أو "هذا حديث صحيح الإسناد" وقد يسكت أحيانا عن التعليق كأنه أراد تحصيل الصحة أو لعله ينتظر الفرصة الكافية ليعود إليها ويحققها، ثم ألزم الشيخين في غالب تعليقاته بلفظ "ولم يخرجاه أو لم يخرجاه بهذه السياقة"

4- ج. شروط الصحة عند الحاكم

قال الحاكم أبو عبد الله في معرفة علوم الحديث: "وصفة الحديث الصحيح أن يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وآله عنه اسم الجهالة وهو أن يروي عنه تابعيان عدلان ثم يتداوله أهل الحديث بالقبول إلى وقتنا هذا كالشهادة على الشهادة".³⁴ ثم قال: "وأصل عدالة المحدث أن يكون مسلما لا يدعو إلى بدعة ولا يعلن من أنواع المعاصي ما تسقط به عدالته. فإن كان مع ذلك حافظا لحديثه فهي أرفع درجات المحدثين، وإن كان صاحب كتاب فلا ينبغي أن يحدث إلا من أصوله".³⁵

فمن هنا شروط صحة الحديث عند الحاكم تخالف شروط الجمهور من المحدثين، فشروط الحاكم أكثر توسعا من شروط الجمهور إذ دخل فيها حديث حسن وضعيف قريب محتمل. وأما شروط الجمهور

³² راجع "الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرک على الصحيحين" رسالة الدكتور أحمد ميرة مسجلة برقم 455 بمكتبة كلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف. غير منشورة، ص. 215.

³³ راجع التعريف بكتب السنة، د. محمد بن محمد أبو شهبه، في منهج البخاري في الصحيح [ص. 46-58]، ومنهج مسلم في الصحيح [ص. 69-77] وراجع أيضا "الحاكم وكتابه المستدرک على الصحيحين" رسالة الدكتور أحمد ميرة، في باب طريقة تأليف المستدرک ص. 246-247.

³⁴ معرفة علوم الحديث للحاكم النيسابوري ص. 62.

³⁵ نفس المرجع ص. 53.

فيتضمنها التعريف الصحيح وهو ما اتصل سنده بنقل عدل ضابط تم ضبطه من أوله إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة.³⁶ ونستخلص من هذا التعريف الشروط الخمسة:

- 1- اتصال السند 2- عدالة الرواة 3- تمام ضبط الرواة 4- عدم الشذوذ 5- عدم العلة.
- وقد فرق الجمهور بين الصحيح والحسن في ناحية ضبط الراوي فالأول تم ضبطه والثاني خف ضبطه. ولذلك فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط وجعلوا لكل صفة منها مرتبة دون التي بعدها.³⁷
- ومن هذا المنطلق نسب إلى الحاكم التساهل في التصحيح، إذ خالف الجمهور في تلك الشروط، فضلا عن عدم التزامه لشروطه في المستدرك. فلعل الحاكم ذهب إلى ما ذهب إليه الأولون حيث قسموا الحديث إلى الصحيح والضعيف ولم يذكروا حسنا، فقال العراقي: إن الأولين قسموا الحديث إلى صحيح وضعيف ولم يذكروا الحسن.³⁸ وذكر ابن الصلاح ما يؤيد هذا فإنه قد ذكر أن الظاهر من تصرفات الحاكم أنه يجعل الحديث الحسن صحيحا ولا يفرد.³⁹ ومن المعروف أن للصحيح عند الجمهور سبع مراتب: فأعلاها ما اتفق عليه البخاري ومسلم، ثم ما انفرد به البخاري، ثم ما انفرد به مسلم، ثم على شرطهما، ثم على شرط البخاري، ثم على شرط مسلم، ثم صحيح عند غيرهما.⁴⁰
- وأما الحاكم أبو عبد الله فالصحيح عنده عشرة أقسام: خمسة متفق عليها، وخمسة مختلف فيها. فمن المتفق عليها:

- 1- اختيار الشيوخين وهو الدرجة العليا من الحديث، وهو الحديث الذي يرويه الصحابي المعروف بالرواية عن رسول الله وله راويان ثقتان ثم يرويه عنه التابعي المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان ثقتان، ثم يرويه عنه من أتباع التابعين الحافظ المتقن المشهور من الطبقة الرابعة، ثم يكون شيخ البخاري أو مسلم حافظا متقنا مشهورا بالعدالة في روايته.
 - 2- الحديث الذي ينقله العدل عن العدل فيرويه الثقات الحافظ إلى الصحابي، وليس لهذا الصحابي إلا راو واحد.
 - 3- إخبار جماعة من التابعين عن الصحابة، والتابعون ثقات، إلا أنه ليس لكل واحد منهم إلا الراوي الواحد.
 - 4- الأحاديث الأفراد التي يرويها الثقات وليس لها طرق مخرجة في الكتب.
 - 5- أحاديث جماعة من الأئمة عن آبائهم عن أجدادهم، ولم تتواتر الرواية عن آبائهم عن أجدادهم إلا عنهم.
- وأما المختلف فيها فهو:

- 1- المراسيل.
 - 2- رواية المدلسين إذا لم يذكروا سماعهم في الرواية.
 - 3- خبر يرويه ثقة من الثقات عن إمام من أئمة المسلمين بسنده، ثم يرويه عنه جماعة من الثقات فيرسلون، فهذا هو الصحيح على مذهب الفقهاء.
 - 4- رواية محدث صحيح السماع صحيح الكتاب معروف بالرواية ظاهر العدالة غير أنه لا يعرف ما يحدث به ولا يحفظه، قال الحاكم: كأكثر محدثي زماننا هذا وهو محتج به عند أكثر أهل الحديث وجماعة من الفقهاء.
 - 5- روايات المبتدعة وأصحاب الأهواء وهي عند أكثر أهل الحديث مقبولة إذا كانوا فيها صادقين.
- وقال الحاكم: هذه وجوه الصحيح المتفقة والمختلفة قد ذكرناها لنلا يتوهم متوهم أنه ليس يصح الحديث إلا ما أخرجه البخاري ومسلم.⁴¹ قلت: فعلى هذا الأساس قام الحاكم بتصحيح الأحاديث في المستدرك، فهو تصحيح على توسع وتساهل منه وفقا لتقسيمه الصحيح. فقد وجدت الرواة المتكلمين فيهم في المستدرك فقد حكم بصحة حديثهم، أو أحاديث ظاهرها الصحة ولكنها معلة بعلة قد تقدحها.

4. د. قيمة المستدرك العلمية.

قال ابن الوزير: قد كشف الذهبي عن المستدرك وبينه في كتاب تلخيص المستدرك وذكر أن فيه قدر النصف صحيحا على شرط الشيخين كما ادعاه الحاكم وقدر الربع صحيح لا على شرطهما، وقدر الربع مما يعترض عليه في تصحيحه.⁴²

³⁶ هذا تعريف الصحيح عند الحافظ ابن حجر العسقلاني في شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر ص. 8.

³⁷ فتح المغني للسخاوي 28/1.

³⁸ توضيح الأفكار للصنعلي 68/1، وراجع أيضا التقييد والإيضاح للعراقي ص. 19.

³⁹ توضيح الأفكار للصنعلي 67/1.

⁴⁰ تدريب الراوي في شرح التريب للسيوطي 122-123، توضيح الأفكار للصنعلي 86/1 وما بعدها.

⁴¹ راجع توضيح الأفكار للصنعلي 90-92، وقد نقل الصنعلي كلام الحاكم عن مقدمات جامع الأصول. وراجع أيضا تدريب الراوي للسيوطي 101/1، وذكر أن كلامه هذا في المدخل. وقد نقل الحازمي كلام الحاكم هذا عن المدخل إلى الإكليل، راجع ثلاث رسائل في علم المصطلح ص. 114 وما بعدها.

⁴² توضيح الأفكار للصنعلي ص. 65/1.

وقال الإمام الصنعاني : وفي النبلاء للذهبي ما لفظه: في المستدرك شيء كثير على شرطهما، وشيء كثير على شرط أحدهما، ولعل مجموع ذلك ثلث الكتاب، بل أقل فإن في ذلك أحاديث في الظاهر على شرط أحدهما أو كليهما، وفي الباطن لها علل كثيرة مؤثرة، وقطعة من الكتاب أسانيد صالحة وحسن وجيد وذلك نحو ربيعة وباقي الكتاب مناكير وعجائب وفي غضون ذلك أحاديث نحو المنة يشهد القلب ببطولها.⁴³ وفيه مخالفة لكلام المصنف، وفيه اتصاف يخالف ما حكاه الذهبي عن أبي سعيد الماليني أنه قال: طالعت المستدرك الذي صنّفه الحاكم من أوله إلى آخره فلم أر فيه حديثاً على شرطهما فقال الذهبي رداً على هذا الكلام: هذا غلو وإسراف من الماليني، وإلا ففيه جملة وافرة على شرطهما وجملة كثيرة على شرط أحدهما وهو قدر النصف، وفيه الربع مما صحّ سنده أو حسن وفيه بعض العلل، وباقيها مناكير واهيات، وفي بعضها موضوعات قد أفرقتها في جزء.⁴⁴

وقد اعتذر العلماء عن الحاكم في تصحيحه ما ليس بصحيح، فقال ابن الوزير ولعل عذر الحاكم في تصحيحه لما ليس بصحيح عند أئمة الحديث أنه لم يلتزم قوائد أهل الحديث، وصحيح على قواعد كثير من الفقهاء وأهل الأصول، فانتسج في ذلك ونسب لأجله إلى التساهل.⁴⁵ قال الصنعاني : هذا عذر حسن إلا أنه لا يطابق قول الحاكم على شرطهما فيما يخرج منه فإنه ظاهر أنه يصح ما يوجد فيه شرائط الصحة عند الشيخين على اصطلاح الأئمة من أهل الحديث، بل على اصطلاح الشيخين.⁴⁶ قلت: ولفظ الحاكم في خطبة المستدرك يدل على ذلك، فإنه علل بأن الزيادة من الثقات مقبولة، أي زيادة رواية الصحيحين على ما فيهما، وهو ظاهر في أنه روي عن رجالهما إذ أن قوله "قد احتج بمثلها" يفيد بمثل أحاديث رواها ثقات. وقد تعني "المثلية" هنا نفس رجال الشيخين أو رجال غيرهما في نفس الدرجة في الاحتجاج بحديثهم. ولكن الواقع أن الحاكم قد يركب في أسانيد رجالاً بعضهم من رجال الشيخين والآخر ليسوا على درجة الاحتجاج بحديثهم كالمجهولين والضعفاء. فقد فصل العلماء الكلام عن المثلية التي يريد بها الحاكم.

فقال العراقي : وتحقيق المثلية أن يكون بعض من لم يخرج عنه في الصحيح مثل من خرج عنه فيه، أو أعلى منه عند الشيخين، وتعرف المثلية عندهما إما بنصهما على أن فلاناً مثل فلان، أو أرفع منه، وقلماً توجد ذلك، وإما بالألفاظ الدالة على مراتب التعديل، كأن يقول في بعض من احتج به "ثقة" أو ثبت أو صدوق أو لا بأس به" أو غير ذلك من ألفاظ التعديل ثم يوجد عنهما أنها قالوا ذلك أو أعلى منه في بعض من لا يحتاج به في كتابهما، فيستدل بذلك على أنه عندهما في رتبة من احتج به، لأن مراتب الرواة معيار معرفتها ألفاظ الجرح والتعديل. ثم قال: ولكن هنا أمر فيه غموض لا بد من الإشارة إليه، وذلك أنهم لا يكتفون في التصحيح بمجرد حال الراوي في العدالة والاتصال من غير نظر إلى غيره، بل ينظرون في حاله مع من روي عنه في كثرة ملازمته له أو قلتها، وهذه الأمور تظهر بتصفح كلامهم وعملهم في ذلك.⁴⁷

ثم قال شيخ الإسلام رداً على اعتراض العراقي على تعقيب ابن دقيق العيد والذهبي في التلخيص على تصحيح الحاكم : ما اعترض شيخنا على ابن دقيق العيد والذهبي ليس بجيد لأن الحاكم استعمل لفظه مثل في أعم من الحقيقة والمجاز في الأسانيد والمتون، دل على ذلك صنعه، فإنه تارة يقول: "على شرطهما، وتارة على شرط البخاري، وتارة على شرط مسلم، وتارة صحيح الإسناد ولا يعزوه لأحدهما. وأيضاً لو قصد بكلمة مثل ما معناها الحقيقي حتى يكون المراد، احتج بغيرها ممن فيهم من الصفات مثل ما في الرواة الذين خرجوا عنهم، لم يقل قط على شرط البخاري، فإن شرط مسلم دونه، فما كان على شرطه فهو على شرطهما، لأنه حوى شرط مسلم وزاد، ثم قال: ووراء ذلك كله أن يروي إسناد ملفق من رجالهما، كسماك عن عكرمة عن ابن عباس، فسماك على شرط مسلم فقط، وعكرمة انفرد به البخاري، والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما. ثم قال: وأدق من هذا أن يروى عن أناس ثقات ضعفاء في أناس مخصوص، من غير حديث الذين ضعفوا فيهم، فيجيء عنهم من طريق من ضعفوا فيه، برجال كلهم في الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط، كأن يقال في هشيم عن الزهري: "كل من هشيم والزهري أخرجا له فهو على شرطهما"، فيقال بل على شرط واحد منهما، لأنهما إنما أخرجا له هشيم من غير حديث الزهري، فإنه ضعف فيه، لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين حديثاً، فلقبه صاحب له وهو راجع فسأله روايته. وكان ثم ربح شديدة فذهبت بالأوراق من الرجل، فصار هشيم يحدث بما علق منها ذهنه، ولم يكن أتقن حفظها فوهم في أشياء منها، ضعف في الزهري بسببها.⁴⁸

⁴³ قلت: هذا الكلام للذهبي في سير أعلام النبلاء 175/17.

⁴⁴ توضيح الأفكار للصنعاني 66/1، تدريب الراوي للسيوطي 106/1.

⁴⁵ توضيح الأفكار للصنعاني 66/1.

⁴⁶ نفس المرجع.

⁴⁷ تدريب الراوي للسيوطي 128/1.

⁴⁸ نفس المرجع 128-129.

وقال ابن الصلاح في شرح مسلم: "من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه في صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقف على النظر في كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أي وجه اعتمد عليه".⁴⁹

وقال الزيلعي: ولكن صاحباً الصحيح رحمهما الله إذا أخرجنا لمن تكلم فيه فإنهم ينتقون من حديثه ما توبع عليه وظهرت شواهد وعلم أن له أصلاً ولا يروون ما تفرد به سيما إذا خالفه الثقات كما أخرج مسلم لأبي أويس حديث "قسمت الصلاة بيني وبين عبدي" لأنه لم يتفرد به بل رواه غيره من الأثبات كمالك وشعبة وابن عيينة فصار حديثه متابعاً وهذه العلة راجت على كثير ممن استدرك على الصحيحين فتساهلوا في استدراكهم. ومن أكثرهم تساهلاً الحاكم أبو عبد الله في كتابه المستدرك فإنه يقول هذا حديث على شرط الشيخين أو أحدهما وفيه هذه العلة إذ لا يلزم من كون الراوي محتجاً به في الصحيح أنه إذا وجد في أي حديث كان ذلك الحديث على شرطه لما بيناه بل الحاكم كثيراً ما يجيء إلى حديث لم يخرج لغالب رواية في الصحيح، كحديث روي عن عكرمة عن ابن عباس فيقول فيه هذا حديث على شرط البخاري يعني لكون البخاري أخرجه لعكرمة وهذا أيضاً تساهل وكثيراً ما يخرج حديثاً بعض رجاله للبخاري وبعضهم لمسلم فيقول هذا على شرط الشيخين وهذا أيضاً تساهل، وربما جاء إلى حديث فيه رجل قد أخرج له صاحباً الصحيح عن شيخ معين لضبطه حديثه وخصوصيته به ولم يخرج حديثه عن غيره لضعفه فيه أو لعدم ضبطه حديثه أو لكونه غير مشهور بالرواية عنه أو غير ذلك فيخرجه هو عن غير ذلك الشيخ ثم يقول هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم وهذا أيضاً تساهل لأن صاحبي الصحيح لم يحتجوا به إلا في شيخ معين لا في غيره فلا يكون على شرطهما وهذا كما أخرج البخاري ومسلم حديث خالد بن مخلد القطواني عن سليمان بن بلال وغيره ولم يخرج حديثه عن عبد الله بن المثنى فإن خالد غير معروف بالرواية عن ابن المثنى فإذا قال قائل في حديث يرويه خالد بن مخلد عن ابن المثنى هذا على شرط البخاري ومسلم كان متساهلاً وكثيراً ما يجيء إلى حديث فيه رجل ضعيف أو متهم بالكذب وغالب رجاله رجال الصحيح فيقول هذا على شرط الشيخين أو البخاري أو مسلم وهذا أيضاً تساهل فاحش ومن تأمل كتابه المستدرك تبين له ما ذكرناه اهـ قال ابن دحية في كتابه العلم المشهور: ويجب على أهل الحديث أن يتحفظوا من قول الحاكم أبي عبد الله فإنه كثير الغلط ظاهر السقوط وقد غفل عن ذلك كثير ممن جاء بعده وقلده في ذلك.⁵⁰

نعم وقد ضرب الحاكم مثلاً لشرطه هذا في أول حديث أخرجه في المستدرك [في كتاب الإيمان] فإنه أخرج حديث أبي هريرة مرفوعاً: "أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً" وقال: على شرط مسلم، وقد استشهد بأحاديث القعقاع عن أبي صالح عن أبي هريرة ومحمد بن عثمان، وقد احتج محمد بن عجلان، فدل على أنه لا يخرج إلا لرجالهما، سواء ذكروهما في الاستشهاد أو في الاحتجاج كما دل له في قوله في القعقاع وفي محمد بن عجلان.⁵¹

قلت: وقد رأى ابن الصلاح في مقدمته أن الأولى التوسط في أمر تصحيح الحاكم فقال: ما حكم بصحته ولم نجد ذلك فيه لغيره من الأئمة إن لم يكن من قبيل الصحيح فهو من قبيل الحسن يحتج به ويعمل به إلا أن تظهر فيه علة توجب ضعفه.⁵² وتبعه ذلك النواوي في الإرشاد فقال: والحاكم رحمه الله متساهل في التصحيح، معروف عند أهل العلم بذلك، والمشاهدة تدل عليه، فينبغي أن يقال ما صححه ولم نجد لغيره من المعتمدين فيه تصحيحاً ولا تضعيفاً، حكماً بأنه حسن يحتج به إلا أن تظهر علة تضعفه.⁵³ ونقل العراقي رأي ابن الصلاح في ذلك أنه مبني على أنه ليس لأحد أن يصحح في هذه الأعصار، فلهذا قطع النظر عن الكشف عليه. فاعترض على هذا الرأي فقال: أن الحكم عليه بالحسن فقط تحكم، فالقول أن ما انفرد بتصحيحه يتبع بالكشف عنه ويحكم عليه بما يليق بحاله من الصحة أو الحسن أو الضعف.⁵⁴

وقال محمد نور الكشميري: "وقال بعضهم: ليس في المستدرك حديث صحيح! وتوهم بعضهم أن فيه إلحاقاً من الروافض، والأمر الذي هو بين الأمرين ما صرح به الذهبي: أن نصفه صحاح وحسان والمائتان أو أزيد منه مما لا ينبغي عليه العمل، والباقي يشتمل على الضعاف والموضوعات أيضاً". ثم قال: "ولا أدري ما وقع للحافظ الحاكم وأي أمر دعاه إلى وضع الموضوعات في كتابه؟ وكيف ساع له ذلك؟! وقد اعتذر عنه الناس وذكروا في التفصي عنه وجوها لا ترجع إلى كثير طائل. ثم أعلم أنني أرى فيه أحاديث في أسانيد رجال البخاري من أعلاها، والوضاعون والكذابون من طرف آخر، ومع ذلك

⁴⁹ نفس المرجع.

⁵⁰ نصب الرأية للزيلعي 341/1.

⁵¹ توضيح الأفكار للصنعالي 66-67، بتصرف.

⁵² مقدمة ابن الصلاح مع شرح العراقي [التقييد والإيضاح] ص. 29.

⁵³ إرشاد طلاب الحقائق للنووي ص. 61.

⁵⁴ فتح المغيب شرح ألفية الحديث للعراقي ص. 32.

سند الحديث : أبو علي الحافظ : هو الحسين بن علي بن يزيد بن داود النيسابوري، ثقة.⁵⁹ محمد بن أحمد بن أيوب الصفار، لم أقف عليه. وحيد بن يونس بن يعقوب الزيات، يروي عنه ثلاثة، فلم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.⁶⁰ محمد بن أحمد بن عياض بن أبي طيبة، الجفي وكان رجلاً ذا لسان وعارضة ممقوتاً عند كثير من الناس، مات مقتولاً سنة 291 هـ.⁶¹ أبوه: أحمد بن عياض بن أبي طيبة، غير معروف.⁶² يحيى بن حسان: يحيى بن الحسن بن جعفر بن عبيد الله العلوي النساب، مات 277 هـ، لم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً.⁶³ سليمان بن بلال القرشي التيمي، مات 172 هـ، أخرج له الستة، ثقة.⁶⁴ يحيى بن سعيد : بن قيس الأنصاري النجاري، مات سنة 143 هـ، ثقة ثبت.⁶⁵ أنس بن مالك بن نضر بن ضمضم الأنصاري النجاري، صحابي جليل، خادم رسول الله ﷺ، مات سنة 93 هـ، وهو ابن 103 سنة.⁶⁶ فحكم إسناد الحاكم ضعيف، فيه رواية مجهولون فضلاً عن الانقطاع فيه.

هذا الحديث أخرجه أيضاً أبو عيسى الترمذي في السنن مقتصرًا، 328/13، رقم الحديث 4087، من نفس الطريق، وقد حكم ناصر الدين الألباني معقباً في هامشه أنه ضعيف، فالحديث لا يحتج به.

وحديث من كنت مولاه فعليّ مولاه : حدثنا أبو بكر بن إسحاق و دعلج بن أحمد السجزي قالاً : أنبا محمد بن أيوب ثنا الأزرق بن علي ثنا حسان بن إبراهيم الكرمانى ثنا محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه عن أبي الطفيل ابن وائلة أنه سمع زيد بن أرقم رضي الله عنه يقول : نزل رسول الله صلى الله عليه و سلم بين مكة و المدينة عند شجرات خمس دوحات عظام فكنس الناس ما تحت الشجرات ثم راح رسول الله صلى الله عليه و سلم عشية فصلى ثم قام خطيباً فحمد الله و أثنى عليه و ذكر و وعظ فقال ما شاء الله أن يقول ثم قال : يا أيها الناس إني تارك فيكم أمرين لن تضلوا إن اتبعتموهما و هما كتاب الله و أهل بيتي عترتي ثم قال : اتعلمون إني أولى بالمؤمنين من أنفسهم ثلاث مرات قالوا : نعم فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : من كنت مولاه فعليّ مولاه

أخرجه الحاكم في المستدرک، كتاب معرفة الصحابة، باب من مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب 118/3، رقم الحديث 4577، فقال الحاكم عقب سرد الحديث : حديث صحيح على شرط الشيخين. وعقب الذهبي في التلخيص لم يخرجوا لمحمد بن سلمة بن كهيل وقد وهاه السعدي

سند الحديث : أبو بكر بن إسحاق: أحمد بن إسحاق بن أيوب بن يزيد النيسابوري الشافعي المعروف بالصبيغي نسبة إلى الصبغ، مات 352 هـ، ثقة.⁶⁷ دعلج بن أحمد السجزي: الإمام الفقيه محدث بغداد، أبو إسحاق المعدل، مات 351 هـ، ثقة ثبت.⁶⁸ محمد بن أيوب: ابن الضريس الحافظ المسند أبو عبد الله البجلي الرازي، مات 294 هـ، ثقة.⁶⁹ الأزرق بن علي : ابن جهم أبو جهم، صدوق يغرب من الحادية عشرة.⁷⁰ حسان بن إبراهيم الكرمانى: الفقيه أبو هشام قاضي كرمان، صدوق يخطئ، مات سنة 186 هـ.⁷¹ محمد بن سلمة بن كهيل: أخو يحيى، روي عن أبيه، وعنه حسان بن إبراهيم، قال الجوزاني: ذاهب الحديث، ساق أحاديث منكورة، وثقه ابن حبان، وكان من متشيبي الكوفة.⁷² أبوه : سلمة بن كهيل الكوفي، كان من أثبات الشيعة وعلمائهم، قال أبو حاتم: ثقة متقن، وقال النسائي : ثقة ثبت. روى له الجماعة، مات 121 هـ.⁷³ أبو الطفيل ابن وائلة : عامر بن وائلة بن عبد الله بن عمير الليثي، صحابي جليل، مات سنة 100 هـ. وقيل سنة 110 هـ، وكان آخر من مات من الصحابة.⁷⁴ زيد بن أرقم : بن زيد بن قيس الأنصاري الخزرجي، صحابي جليل مات بالكوفة سنة 68 هـ.⁷⁵ فإسناد الحاكم هذا ضعيف، لضعف محمد بن سلمة بن كهيل، بالإضافة إلى أكثر رواته من أهل الشيعة الكوفيين، ولا سيما هذه رواية محمد بن سلمة بن كهيل عن أبيه وعنه حسان بن إبراهيم، فهذا من مناكيره. فلا يعبأ بقول الحاكم أن الحديث صحيح على شرط الشيخين. فتبين أنه تأثر من رواية الشيعة في رواية هذا الحديث.

⁵⁹ راجع تذكرة الحفاظ للذهبي 902/3، تاريخ بغداد للخطيب 71/8، طبقات الحفاظ للسيوطي 369

⁶⁰ راجع تاريخ بغداد للخطيب 166/8

⁶¹ راجع ولاء مصر للكندى 174/1، سير أعلام النبلاء للذهبي 554/13

⁶² راجع مجمع الزوائد للهيتمي 23/9

⁶³ طبقات السلفين للعبدى 12/1

⁶⁴ راجع تهذيب التهذيب لابن حجر 308/6، الجرح والتعديل لأبي حاتم 103/4، الثقات لابن حبان 388/6

⁶⁵ راجع تهذيب التهذيب لابن حجر 194/11، الجرح والتعديل لأبي حاتم 147/9

⁶⁶ راجع الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر 126/1، تهذيب الكمال للمزي 353/3.

⁶⁷ راجع سير أعلام النبلاء للذهبي 483/15، الأسساب للسمعاني 33/8

⁶⁸ راجع تاريخ بغداد للخطيب 387/8، تذكرة الحفاظ للذهبي 881/3

⁶⁹ راجع الجرح والتعديل لأبي حاتم 894/7، تذكرة الحفاظ للذهبي 643/2، الثقات لابن حبان 152/9

⁷⁰ راجع تقريب التهذيب لابن حجر 174/1، الثقات لابن حبان 375/7

⁷¹ راجع تقريب التهذيب لابن حجر 197/1

⁷² راجع لسان الميزان لابن حجر 393/2

⁷³ راجع العبر في خبر من غير للذهبي 28/1، الوافي بالوفيات للصندي 103/5.

⁷⁴ الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر 241/1، الإصابة في معرفة الصحابة لابن حجر 1/2

⁷⁵ راجع الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر 159/1

وقد أخرجه الترمذي في السنن، رقم الحديث 4078، 318/13، عن طريق شعبة عن سلمة بن كهيل عن أبي الطفيل عن زيد بن أرقم، مقتصرًا. وقال : حديث حسن صحيح غريب. ووافق الألباني على تصحيحه في الهامش. وأخرجه ابن ماجه في السنن، مطولا، رقم الحديث 126، 142/1، عن طريق علي بن محمد عن أبي معاوية عن موسى بن مسلم عن ابن سابط عن سعد بن أبي وقاص. وصححه الألباني بهامشه. وأخرجه أحمد في المسند، 330/3، من رواية علي بن أبي طالب، 152/50 من رواية بريدة الأسلمي. من هذه المتابعات والشواهد تبين أن الحديث صحيح، رغم ضعف إسناد الحاكم في رواية هذا الحديث.

5. ب. النقاش حول تصحيح الحاكم على حديثي الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه

لأجل هذين الحديثين -- رغم الثناء الجميل من العلماء في هذه الصناعة على الحاكم -- نسب إليه التشيع والرفض لميله على تفضيل علي بن أبي طالب من غير أن يطعن في واحد من الصحابة رضي الله عنهم. وإذا تتبعنا وجدنا الطاعنين يذكر أن محمد بن طاهر المقدسي ذكر أنه سأل أبا إسماعيل عبد الله بن محمد الأنصاري عن الحاكم أبي عبد الله فقال: ثقة في الحديث رافضي خبيث. ثم قال ابن طاهر: كان معروفاً شديد التعصب للشيعة في الباطن وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة وكان غالياً منحرفاً عن معاوية وآله يتظاهر بذلك ولا يتعذر منه.⁷⁶

وقال أبو بكر الخطيب في تاريخ بغداد: أبو عبد الله بن البيع الحاكم كان ثقة وكان يميل إلى التشيع، فحدثني أبو إسحاق بن إبراهيم بن محمد الأرموي بنيسابور - وكان شيخاً صالحاً فاضلاً عالمًا قال: جمع الحاكم أبو عبد الله أحاديث زعم أنها على شرط البخاري ومسلم يلزمها إخراجها في صحيحهما، منها: حديث الطير، و"من كنت مولاه فعلي مولاه"، فأكثر عليه أصحاب الحديث ذلك، ولم يلتفتوا فيه... إلى قوله "ولا صوبه في فعله".⁷⁷ وقال السمعاتي في الأنساب: وكان فيه تشيع. وقال الذهبي في سير أعلام النبلاء: قلت: كلا ليس هو رافضياً، بل يثني. وقال في الميزان: الله يحب الإنصاف ما الرجل برافضي بل هو شيعي فقط. ثم قال: هو شيعي مشهور بذلك من غير تعرض للشيخين. وقال: فاما صدقه في نفسه ومعرفته بهذا الشأن فأمر مجمع عليه.⁷⁸

هكذا الاتهامات التي وجهت للحاكم، ومهما بلغ الاتهام ذروته فلن ينال من الرجل قدره وإمامته وشرفه وعلمه. وقد دافع العلماء المنصفون عنه، فقد لخصتها بنقاط آتية:

1- إخراج الحاكم عن حديث الطير في المستدرک إنما هو لاجتهاد منه، فقد نقل الذهبي بسنده عن أبي عبد الرحمن الشاذلي قوله: كنا في مجلس السيد أبي الحسن فسئل الحاكم عن حديث الطير؟ فقال: لا يصح، ولو صح لما كان أحد أفضل من علي بعد النبي. ⁷⁹ ثم تغير إجتهاده فأدخله في المستدرک، وهذا ما أكده الذهبي وقال: "فهذه حكاية قوية، فما باله أخرج حديث الطير في المستدرک؟ فكأنه اختلف إجتهاده، وقد جمعت طرق حديث الطير في جزء، وطرق حديث "من كنت مولاه" وهو أصح".⁸⁰ وقال أيضاً في تذكرة الحفاظ: "وأما حديث الطير فله طرق كثيرة جدا قد أفردها بمصنف، ومجموعها يوجب أن يكون الحديث له أصل، وأما حديث "من كنت مولاه" فله طرق جيدة، وقد أفرده ذلك أيضاً".⁸¹

2- وقد دافع التاج السبكي في الطبقات الشافعية عن الحاكم، ورد من اتهمه بالرفض فقال: "وأما الحكم على حديث الطير بالوضع فغير جيد، ورأيت لصاحبنا الحافظ صلاح الدين خليل بن كلكيدي العلاني عليه كلاماً قال فيه بعد ما ذكر تخريج الترمذي له، وكذلك النسائي في خصائص علي: إن الحق في الحديث أنه ربما ينتهي إلى درجة الحسن، أو يكون ضعيفاً يحتمل ضعفه. ثم قال السبكي: فأما كونه ينتهي إلى أنه موضوع من جميع طرقه فلا".⁸²

وقال أيضاً: فتأملت مع النفس من الحاكم... فأوقع الله في نفسي أن الرجل كان عنده ميل إلى علي بن يزيد على الميل الذي يطلب شرعاً، ولا أقول إلى أنه ينتهي به إلى أن يضع من أبي بكر وعمر وعثمان رضي الله عنهم، ولا أن يفضل علياً على الشيخين، بل استبعد أن يفضل علياً على عثمان، فأبني رأيت في كتابه "الأربعين" عقد باباً لتفضيل أبي بكر وعمر وعثمان، واختصهم من بين الصحابة، وقدم في المستدرک ذكر عثمان على علي رضي الله عنهما... وأخرج غير ذلك من الأحاديث الدالة على أفضلية عثمان مع ما في بعضها من الاستدراك عليه، وذكر فضائل طلحة والزبير، وعبد الله بن عمرو بن العاص، فقد غلب

⁷⁶ تذكرة الحفاظ للذهبي 1045/3، سير أعلام النبلاء للذهبي 174/17.

⁷⁷ تاريخ بغداد للخطيب 474/5.

⁷⁸ ميزان الاعتدال للذهبي 216/6.

⁷⁹ سير أعلام النبلاء للذهبي 168/17.

⁸⁰ نفس المرجع 169-168/17.

⁸¹ تذكرة الحفاظ للذهبي 1042/3، 1043.

⁸² طبقات الشافعية الكبرى للسبكي 169/4، 170.

الظن أنه ليس فيه والله الحمد شيء مما يستنكر عليه إفراط في ميل لا ينتهي إلى بدعة، وأنا أجوز أن يكون الخطيب إنما يعني بالميل إلى ذلك، ولذلك حكم بأن الحاكم ثقة، ولو كان يعتقد فيه رفضاً لجرحه، لا سيما على مذهب من يرى رد رواية المبتدع، فكلام الخطيب عندنا يقرب من الصواب.⁸³ قلت: في تحرير اتهام بعض الأئمة للحاكم بالرفض (الشيعية الرافضة) فأقول أن هذا الاتهام غاشم وغير مسلم به ولا يبنى على أساس قوي بل أنه من التخمينات التي لا أساس لها من الصحة، وذلك:

1- أن قول الخطيب المذكور في تاريخ بغداد بأن الحاكم متشيع بمجرد إخراج حديث الطير وحديث "من كنت مولاة فعلي مولاة" في المستدرک کلام خال من الدقة وغير مقبول، بدليل أن حديث الطير لم يتفرد الحاكم بإخراجه وإنما أخرجه غيره من الأئمة، منهم: الترمذي في السنن، والنسائي في السنن الكبرى، وأبو يعلى الموصلي في المسند، والطبراني في المعجم الكبير⁸⁴، فلو أن مجرد إخراجهم جعل صاحبه متشيعاً لكان الترمذي وغيره من الأئمة الذين أخرجه في كتبهم لاتهموا أيضاً بالتشيع، وذلك لم يقله أحد. ثم لو فهمنا معنى الحديث المذكور بدقة بغض النظر عن ضعفه وله أصل لتعدد طرقه كما أشار إليه كلام الذهبي- لوجدنا أن مدح رسول الله ﷺ لعلي بن أبي طالب الذي يعبر به الحديث لا يعني بذلك أن الرسول ﷺ ينفي فضائل الصحابة الآخرين- وقد ثبتت فضائلهم بالنصوص الصحيحة، لأنه لو كان كذلك فليس هناك مخلوق أفضل من علي بن أبي طالب ولا الأنبياء ولكن الحقيقة عكس ذلك، فمدح الرسول ﷺ له للمبالغة في الكلام، والمبالغة في الكلام معروف لدي العرب أجمعين. وقد نقل المباركفوري كلام بعض الأئمة في فهم هذا الحديث، فقال التوربشتي: هذا الحديث لا يقاوم ما أوجب تقديم أبي بكر والقول بخيريته من الأخبار الصحاح منضمات إليها إجماع الصحابة لمكان سنده فإن فيه لأهل النقل مقالاً ولا يجوز حمل أمثاله على ما يخالف الإجماع لا سيما والصحابي الذي يرويه ممن دخل في هذا الإجماع واستقام عليه مدة عمره ولم ينقل عنه خلافه فلو ثبت عنه هذا الحديث فالسبيل أن يأول على وجه لا ينقض عليه ما اعتقده ولا يخالف ما هو أصح منه متناً وإسناداً وهو أن يقال يحمل قوله "بأحب خلقك" على أن المراد منه انتني بمن هو من أحب خلقك إليك فيشاركه فيه غيره وهم المفضلون بإجماع الأمة وهذا مثل قولهم فلان أعقل الناس وأفضلهم أي من أعقلهم وأفضلهم، ومما يبين لك أن حمله على العموم غير جائز هو أن النبي ﷺ من جملة خلق الله ولا جائز أن يكون علياً أحب إلى الله منه، فإن قيل ذلك شيء عرف بأصل الشرع قلنا والذي نحن فيه عرف أيضاً بالنصوص الصحيحة وإجماع الأمة فيأول هذا الحديث على الوجه الذي ذكرناه أو على أنه أراد بأحب خلقه إليه من بني عمه وذويه وقد كان النبي ﷺ يطلق القول وهو يريد تقييده ويعم به ويريد تخصيصه فيعرفه ذوو الفهم بالنظر إلى الحال أو الوقت أو الأمر الذي هو فيه.⁸⁵ ثم قال القاري ما مفاده أن ما ورد أحاديث بلفظ أفضل الأعمال في أمور لا يمكن جمعها إلا بأن يقال في بعضها إن التقدير من أفضلها.⁸⁶ وأما حديث من كنت مولاة فعلي مولاة فهو حديث صحيح، وقد أخرجه الأئمة منهم: الترمذي، والنسائي في الكبرى، وابن ماجه، وأحمد، وابن أبي شيبه، وأبو يعلى، والبخاري، وابن حبان، والطبراني.⁸⁷ وهذا يدل على أن اتهام الحاكم بالرفض بسبب إخراج الحديث كلام ضعيف غير دقيق، فلعلة يميل إلى التشيع كما هو واضح في تصحيح الحديث بذلك الإسناد كما مضى.

2- قول أبي إسماعيل عبد الله بن محمد الهروي عند ما سأله ابن طاهر المقدسي عن الحاكم فقال: ثقة في الحديث، رافضي خبيث، هذا كلام غير مقبول إذ أنه كلام مضطرب، فكيف لا، أنه وثق الحاكم ثم نسب إليه الرفض الخبيث مع أن أهل هذه الصناعة ضعفوا المبتدعين الذين يدعون إلى بدعتهم منهم الرافضة، فلم يقبلوا حديثهم. وهذا إن افترضنا أن أبا إسماعيل يفهم قواعد أهل الحديث فالجرح والتعديل. ثم أن الذهبي قد وصف أن أبا إسماعيل الهروي هذا كان أثرياً قحاً، ينال من المتكلمة. وكما هو معلوم أن الحاكم أشعري العقيدة وقد عده ابن عساكر من كبار علماء الأشاعرة،⁸⁸ فكيف يمكن أن يتأتى التشيع والرفض في رجل يعرف أنه من كبار علماء الأشاعرة، وأن مشايخه الذين أخذ عنهم العلم وكانت له صحبة معهم من كبار أهل السنة ومتصلين في عقيدة أبي الحسن الأشعري كالشيخ أبي

⁸³ نفس المرجع 167/4، 168.

⁸⁴ سنن الترمذي، كتاب المناقب، باب مناقب علي بن أبي طالب 636/5، السنن الكبرى للنسائي 107/5، رقم الحديث 8398، مسند أبي يعلى الموصلي 105/7 رقم الحديث 4052، المعجم الكبير للطبراني 253/1.

⁸⁵ تحفة الأحوذ بشرح جامع الترمذي للمباركفوري 153/10.

⁸⁶ نفس المرجع.

⁸⁷ سنن الترمذي 633/5، السنن الكبرى للنسائي 45/5، سنن ابن ماجه 45/1، مسند أحمد 118/1، مصنف ابن أبي شيبه 366/6، مسند أبي يعلى 429/1، مسند البزار 133/2، صحيح ابن حبان 376/15، المعجم الأوسط للطبراني 112/1.

⁸⁸ انظر تبين كذب المفتري لابن عساكر، في ذكر بعض الطبقة الثانية وهم أصحاب أصحابه ممن سلك مسلكه في الأصول وتأديب باديه، فمنهم الحاكم ص. 226-229.

بكر بن إسحاق الصيغي، والأستاذ أبي بكر بن فورك، والأستاذ أبي سهل الصعلوكي وأمثالهم. ويضاف إلى ذلك أن شيخ الإسلام الهروي- رحمه الله- كان حنبلياً متعصباً لمذهبه، وأما الحاكم فهو شافعي المذهب.

3- قول ابن طاهر المقدسي فيه: "كان شديد التعصب للشيعية في الباطن، وكان يظهر التسنن في التقديم والخلافة، وكان منحرفاً غالباً عن معاوية، وعن أهل بيته"⁸⁹ واستدل على طعنه بعقيدة الحاكم ما رواه أبو عبد الرحمن السلمي: "دخلت على الحاكم، وهو في داره، لا يمكنه من الخروج إلى المسجد من أصحاب أبي عبد الله بن كرام... فقلت: لة خرجت وأملت في فضائل هذا الرجل حديثاً، لاسترح من المحنة، فقال: لا يجيء من قلبي، لا يجيء من قلبي". فهذا دليل على صدق إمام الحاكم وسلامة عقيدته وأنه رفض أن يوافق ويملي في فضائل محمد بن كرم ولو حديثاً، ولا يصلح هذا دليل على طعن عقيدته وسيرته بل يصلح حجة له لا عليه. ثم أن ابن طاهر المقدسي يفكر بعقلية لا تصلح لمناقشة الحاكم رضي الله تعالى عنه. وكان ابن طاهر من المجسمة فلا يعبا بقوله هذا في الحاكم، وكونه من المجسمة أشهر مما يرمى به الحاكم من الرفض.

6. الخاتمة

وخلاصة القول، بعد سرد طويل هذا البحث، تبين أن الحاكم النيسابوري أجل قدراً وأعظم خطراً وأكبر ذكراً من أن يذكر في الضعفاء، فمن تأمل كلامه في تصانيفه وتصرفه في أماليه ونظيره في طرق الحديث أذعن بفضل له واعترف له المزية على من تقدمه وإتباعه من بعده وتعجزه اللاحقين عن بلوغ شأره- عاش حميداً ولم يخلف في وقته مثله، رحمه الله تعالى وأرضاه وجزاه خير الجزاء في الدارين. نعم أنه تساهل في تصحيح الأحاديث عامة، وبالغ فيه حتى زعم أن ما أخرجه في المستدرک على شرط الشيخين. ونعذر له إن كان يميل إلى التشيع حتى أدى اجتهاده إلى تصحيح حديثي الطير ومن كنت مولاه فعلي مولاه. فربما هذا التأثير من أثر هيمنة سياسية الشيعة الذين حكموا بلاد المسلمين عندئذ. ويبقى كتاب المستدرک على الصحيحين ذخيرة من ذخائر الأمة الإسلامية حتى الآن. والله أعلم بالصواب.

أهم المراجع

- القرآن الكريم، طبعة مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، 1405.
ابن حبان، أبو حاتم. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1993.
ابن خزيمة، أبو بكر. صحيح ابن خزيمة. بيروت: المكتب الإسلامي، 1970.
ابن خلکان، شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، بيروت: دار صادر، د. ت.
ابن راهويه، إسحاق، المسند، المدينة المنورة: مكتبة الإيمان، 1991، ط. الأولى.
ابن عساکر، تبيين كذب المفتري، بيروت: دار الجيل، 1995.
ابن عبد البر، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، الرياض: المكتبة الشاملة، 211.
ابن كثير، أبو الفداء، الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، القاهرة: مكتبة السنة، 1994.
البدایة والنهاية. بيروت: مكتبة المعارف، د. ت.
ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة: دار المعارف، د. ت.
أبو زهو، محمد. الحديث والمحدثون. القاهرة: دار الفكر العربي، د. ت.
أبو شهبه، محمد بن محمد، التعريف بكتب السنة، القاهرة: مكتبة العلم، د. ت.
الأصبهاني، أبو نعيم. حلية الأولياء. بيروت: دار الكتاب العربي، 1405.
الألباني، ناصر الدين، السلسلة الضعيفة، الرياض: مكتبة المعارف، د. ت.
____، صحيح وضعيف الجامع، الرياض: المكتبة الشاملة 211، د. ت.
البخاري، محمد بن إسماعيل، الأدب المفرد، بيروت: دار البشائر الإسلامية، 1989، ط. الثالثة.
____، الجامع الصحيح. تحقيق محمد ديب البغا. بيروت: دار ابن كثير- اليمامة، 1987.
البغدادي، أبو بكر الخطيب. تاريخ بغداد. بيروت: دار الكتب العلمية، د. ت.
البیهقي، أبو بكر، معرفة السنن والآثار، الرياض: المكتبة الشاملة 211، د. ت.
الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق أحمد شاکر. بيروت: دار إحياء التراث العربي، د. ت.
الجزري، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، بيروت: دار الكتب العلمية، 1987.
____، النهاية في غريب الحديث والأثر، بيروت: المكتبة العلمية، 1979.
الجوزية، ابن قيم، إعلام الموقعين عن رب العالمين، الرياض: دار ابن الجوزي، 1423، ط. الأولى.

⁸⁹ سير أعلام النبلاء للذهبي 174/17، 175.

- حسن، إبراهيم حسن. تاريخ الإسلام. بيروت: دار الجيل، 1996، دار المعرفة، 1966.
- الدارقطني، علي بن عمر، سنن الدارقطني. تحقيق أسيد عبد الله هاشم اليماني. بيروت: د.ط. الذهبي، محمد بن أحمد، سير الأعلام النبلاء. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1983، ط. الأولى.
- _____، ميزان الاعتدال. الرياض: المكتبة الشاملة 211، د.ت.
- _____، العبر في خبر من غير، الرياض: المكتبة الشاملة، 211
- _____، تذكرة الحفاظ، الرياض: المكتبة الشاملة، 211
- _____، ميزان الاعتدال، بيروت: دار الكتب العلمية، 1995
- الرازي، عبد الرحمن بن أبي حاتم، الجرح والتعديل، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1271.
- الزيلي، عبد الله بن يوسف، نصب الرأية لأحاديث الهداية، مصر: دار الحديث، 1357
- السباعي، مصطفى. السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي. القاهرة: دار السلام، 1998.
- السبكي، عبد الوهاب بن علي، طبقات الشافعية الكبرى، الجيزة: هجر للطباعة والنشر، 1992.
- السخاوي، شمس الدين. فتح المغيبي. لبنان: دار الكتب العلمية، 1403، ط. الأولى.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، القاهرة: مكتبة ابن تيمية، 1980.
- السيوطي، جلال الدين، تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، القاهرة: مكتبة دار التراث، 1972.
- الشافعي، محمد بن إدريس، الرسالة، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر، بيروت: المكتبة العلمية، د.ت.
- الشيباني، أحمد بن حنبل، مسند أحمد بن حنبل، بيروت: عالم الكتب، 1998.
- الصفدي، صلاح الدين، الوافي بالوفيات، الرياض: المكتبة الشاملة 211، د.ت.
- الصنعاني، عبد الرزاق، مصنف عبد الرزاق، بيروت: المكتبة الإسلامية، 1403.
- الصنعاني، محمد بن إسماعيل، توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأفكار، القاهرة: دار الفكر، د.ت.
- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، موصول: مكتبة العلوم والحكم، 1983.
- الطحان، محمود، تيسير مصطلح الحديث، دار التراث العربي، 1981.
- الطحاوي، أبو جعفر، شرح مشكل الآثار، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1994، ط. الأولى.
- العراقي، زين الدين، التقييد والإيضاح، بيروت: دار الفكر، 1970، ط. الأولى.
- _____، فتح المغيبي شرح ألفية الحديث، بيروت: دار الكتب العلمية، 1993.
- العسقلاني، علي بن حجر، شرح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر، القاهرة: عيسى الحلبي، د.ت.
- _____، لسان الميزان، بيروت: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، 1986.
- _____، تهذيب التهذيب، بيروت: دار الفكر، 1984
- _____، تقريب التهذيب، سوريا: دار الرشيد، 1986
- _____، الإصابة في معرفة الصحابة، الرياض: المكتبة الشاملة 211
- الفيومي، أحمد بن أحمد، المصباح المنير. القاهرة: دار الفكر، د.ت.
- القزويني، ابن ماجه. سنن ابن ماجه. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت: دار الفكر، د.ت.
- القشيري، مسلم بن الحجاج. صحيح مسلم، بيروت: دار إحياء التراث العربي، د.ت.
- المباركفوري، أبو العلاء، تحفة الأحوزي بشرح جامع الترمذي، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- الموصللي، أبو يعلى، مسند أبي يعلى الموصللي، دمشق: دار المأمون للتراث، 1984.
- ميرة، محمود أحمد، الحاكم النيسابوري وكتابه المستدرك على الصحيحين، رسالة الدكتوراة مسجلة برقم 455 بمكتبة كلية أصول الدين جامعة الأزهر الشريف، غير منشورة.
- النسائي، أحمد بن شعيب، سنن النسائي، حلب: مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1998، ط. الثانية.
- _____، السنن الكبرى. حيدارآباد: مجلس دائرة المعارف النظامية، 1344، ط. الأولى.
- النيسابوري، الحاكم أبو عبد الله، المستدرك على الصحيحين، بيروت: دار الكتب العلمية، د.ت.
- _____، معرفة علوم الحديث، القاهرة: مكتبة المتنبي، د.ت.
- الهيثمي، نور الدين. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد. بيروت: دار الفكر، 1992.

Atsar Tasayyu' fi Tashih Hadits

ORIGINALITY REPORT

17%

SIMILARITY INDEX

13%

INTERNET SOURCES

13%

PUBLICATIONS

4%

STUDENT PAPERS

MATCH ALL SOURCES (ONLY SELECTED SOURCE PRINTED)

2%

★ www.iid-alraid.de

Internet Source

Exclude quotes On

Exclude bibliography On

Exclude matches < 10 words